

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩١٤٣

الجمعة، ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد دو ريفيير	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيينزيا
	ألبانيا	السيدة دوتلاري
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة نسيبة
	أيرلندا	السيد مايزن
	البرازيل	السيد كوستا فيليو
	الصين	السيد جانغ جون
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيدة أويونغ - نتيري
	كينيا	السيد كيماي
	المكسيك	السيد دي لافوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربارا وودوارد
	النرويج	السيدة يول
	الهند	السيدة كمبوج
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس - غرينفيلد

## جدول الأعمال

صون سلام وأمن أوكرانيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: [verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org), Room 0506, Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-60736 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## صون سلام وأمن أوكرانيا

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل أوكرانيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2022/720، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته ألبانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): بالأمس قال الأمين العام:

”إن ميثاق الأمم المتحدة واضح: أي ضم لدولة أو إقليم من جانب دولة أخرى نتيجة للتهديد باستعمال القوة أو استعمالها يشكل انتهاكا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي“.

فهذا الانتهاك ذاته هو ما نواجهه اليوم. وقد اقترحت الولايات المتحدة مشروع قرار (S/2022/720)، مع ألبانيا، لإدانة ما يسمى بالاستفتاءات غير القانونية التي أجريت على الأراضي الأوكرانية. إن مشروع القرار صريح. فهو يدين تلك الاستفتاءات غير القانونية. ويدعو جميع الدول إلى عدم الاعتراف بأي دولة أوكرانية معدلة. ويقتضي أن تسحب روسيا قواتها من أوكرانيا على الفور.

وقد سمعنا من العديد من الأعضاء خلال الأيام القليلة الماضية أنهم شعروا بأن العملية تم التعجيل بها. وسمحوا لي أن أكون واضحة: ما تم التسرع فيه هو العمل الروسي غير القانوني لضم الأراضي

الأوكرانية. وبصفتنا المجلس، كان علينا أن نستجيب. وهذا بالضبط ما كلف مجلس الأمن بعمله: الدفاع عن السيادة، وحماية السلامة الإقليمية، وتعزيز السلام والأمن. لقد بُنيت الأمم المتحدة على فكرة أنه لن يُسمح أبداً لبلد ما مرة أخرى بأخذ أراضي بلد آخر بالقوة. واتفقنا على أن هذا المسار يؤدي إلى أفضع النتائج في التاريخ. إن محاولات الضم الروسية هي، من دون أدنى شك، بالضبط كذلك. إننا نتحدث عن دولة عضو في الأمم المتحدة، وعضو في مجلس الأمن، تحاول ضم جزء من دولة أخرى بالقوة. كانت نتائج تلك الاستفتاءات الصورية محددة سلفاً في موسكو - والجميع يعرف ذلك. وأجريت خلف فوهات المدافع الروسية.

لقد رأينا مرارا وتكرارا الشعب الأوكراني يناضل من أجل بلده وديمقراطيته - المدني الأوكراني الذي أزال لغما أرضيا روسيا بيديه المجردتين، والأوكرانيون في الخارج الذين عادوا للقتال من أجل بلدهم، والجنود الذين يضحون بحياتهم لوقف التوغل الروسي. لقد أخطأ بوتين في تقدير عزم الأوكرانيين. وأظهر الشعب الأوكراني بشكل واضح وصريح أنه لن يقبل أبدا الخضوع للحكم الروسي. وبالتالي فإن الولايات المتحدة لن تعترف أبدا بأي أراض، تحاول روسيا الاستيلاء عليها أو زعم ضمها، على أنها أي شيء بخلاف أنها جزء من أوكرانيا. وقد قال الأمين العام غوتيريش الشيء نفسه. فقال بالأمس:

”أي قرار بالمضي قدما في ضم مناطق دونيتسك ولوهانسك وخيرسون وزابورجيا في أوكرانيا لن تكون له قيمة قانونية ويستحق الإدانة“.

وأكرر: يستحق الإدانة.

ثم قال الأمين العام إن ذلك يتعارض مع

”مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. إنه تصعيد خطير. ليس له مكان في العالم المعاصر“.

ليس له مكان في العالم المعاصر.

لدينا جميعا مصلحة في الدفاع عن المبادئ المقدسة المتمثلة في السيادة والسلامة الإقليمية - في الدفاع عن السلام في عالمنا

مساحة الأراضي التي تطالب روسيا بضمها على ٩٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع. وهذا أكبر ضم قسري لأراض منذ الحرب العالمية الثانية.

ولا يوجد موقف وسطي في هذا الشأن. ففي نهاية المطاف، هذه مسألة مبدأ بسيطة جدا، على نحو ما قال الأمين العام. وبوصفنا أعضاء في مجلس الأمن تقع على عاتقنا مسؤولية صون السلام والأمن الدوليين والتمسك بميثاق الأمم المتحدة، يجب أن ندين أعمال روسيا وأن نصوت مؤيدين لمشروع القرار S/2022/720.

**السيد نيبزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** نجد أنفسنا مضطرين للإشارة إلى أن بعض زملائنا في مجلس الأمن قد بلغوا مستوى متدنيا جديدا. فقد تم تفويض البقية الباقية من معايير اللياقة التي كنا نظن أنها لا تزال موجودة في هذه القاعة. ولا علم لي بأي أمثلة أخرى على اعتماد مجلس الأمن لمشروع قرار يدين بشكل مباشر أحد أعضاء المجلس.

ولتخبروني: هل يتوقع المجلس حقا أن تنتظر روسيا في مشروع من هذا القبيل وأن تؤيده؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك، فإن المجلس يدفعنا عمدا بوضوح إلى استخدام حق النقض من أجل التغني بصوت مرتفع بحقيقة أن روسيا تسيء استخدام هذا الحق. وهذا العداء الصريح من جانب الغرب إنما هو رفض للتواصل والتعاون داخل المجلس.

إنه رفض للممارسات والخبرات المكتسبة على مدى سنوات عديدة. إنه ليس أكثر من استفزاز متدن هدفه واضح للجميع.

لقد سبق أن تكلمنا في ٢٧ أيلول/سبتمبر بالتفصيل عن أسباب وأغراض إجراء استفتاءات في جمهوريتي دونيتسك ولوهانسك، وكذلك في منطقتي خيرسون وزابورجيا (انظر S/PV.9138). وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر، تم عد الأصوات النهائية. وأيدت الأغلبية الساحقة من الذين صوتوا إدماج هذه المناطق في روسيا - ٩٩ في المائة في جمهورية دونيتسك الشعبية و ٩٨ في المائة في جمهورية لوهانسك الشعبية و ٩٣ في المائة في زابورجيا و ٨٧ في المائة في منطقة خيرسون. وعلى الرغم من الحالة الأمنية الصعبة والاستقراوات من جانب نظام كييف، قررت الأغلبية الساحقة من الناخبين التصويت مؤيدين، حيث

المعاصر. وندرك جميعا الآثار المترتبة على حدودنا واقتصاداتنا وبلداننا إذا ما نحيت تلك المبادئ جانبا. وهذا أيضا أكبر من أي دولة واحدة، كبيرة كانت أم صغيرة. إنه يتعلق بأمننا الجماعي - مسؤوليتنا الجماعية عن صون السلام والأمن الدوليين، ليس لصالحنا فحسب، بل وللعالم. وهذه الهيئة موجودة هنا للقيام بذلك.

فنحن خط الدفاع الأول عن ميثاق الأمم المتحدة، ويجب أن نثبت أننا نأخذ ذلك الدفاع على محمل الجد. ويجب أن نظهر أن المجلس يمكنه أن يعمل بالرغم من الإجراءات التي يتخذها عضو دائم واحد. وهذه ليست لحظة للوقوف على الحياد. فهي لحظة للدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة، وقيمه، ومبادئه، ومقاصده. وإذا اختارت روسيا حماية نفسها من المساءلة، فسوف نتخذ المزيد من الخطوات في الجمعية العامة لإرسال رسالة لا لبس فيها إلى موسكو مفادها أن العالم لا يزال يقف إلى جانب الدفاع عن السيادة وحماية السلامة الإقليمية.

وفي وقت سابق اليوم، رأينا بوتين يحتفل بهذا الانتهاك الواضح للقانون الدولي. فقد أقام حفلة في الساحة الحمراء، أو الميدان الأحمر، ليثني نفسه على هذه الاستفتاءات غير القانونية. فهو يشعر بالفخر إزاء الإمبراطورية السوفياتية ويستذكرها، وذكر أن هذا مجرد البداية. وبينما نجلس جميعا في هذه القاعة وننظر رسميا في مشروع القرار هذا، فإن بوتين بدلا من ذلك يزهو بأنه يلقي بقيمنا المشتركة في وجوهن. لقد حان الوقت للوقوف معا دفاعا عن معتقداتنا الجماعية.

ودفاعا عن هذه المبادئ التي نعتز بها، تطرح الولايات المتحدة مشروع القرار هذا بالاشتراك مع ألبانيا. ودفاعا عن حق جميع البلدان في أن تكون في مأمن من أن يتم غزوها أو ضمها، فإننا سنصوت مؤيدين له. ودفاعا عن السلام والأمن الجماعيين في العالم، نحث جميع الأعضاء الآخرين على التصويت مؤيدين أيضا. فلنُظهر لبوتين عزم مجلس الأمن.

**السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):** إن عمليات الضم التي تقوم بها روسيا تزيد من الأخطار التي تتهدد آفاق السلام وتقوض بشكل جوهري مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. وتزيد

وأود أن أشير إلى أن المجلس كانت أمامه الفرصة لاعتماد وثيقة متوازنة ومفيدة حقا. فقد اقترحنا بصورة بناءة إدخال تعديلات كان العديد من الحاضرين في القاعة اليوم يؤيدونها - تعديلات بشأن ضرورة احترام السلامة الإقليمية لجميع الدول الأعضاء ومبدأ تقرير المصير للشعوب على حد سواء، وفقا لميثاق وإعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة لعام ١٩٧٠؛ وبشأن حقيقة أنه، عملا بوثائق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي وقعتها بالمناسبة جميع الدول الغربية، فإن أمن الدول غير قابل للتجزئة ويجب ألا تقوم إحدى الدول بتعزيز أمنها على حساب أمن الآخرين.

واقترحنا الإشارة إلى الحقيقة الموضوعية المتمثلة في أن أعضاء المجلس لديهم تقييمات مختلفة لنتائج الاستفتاءات. فمن يمكنه أن ينكر حقيقة أن التعبير الحر عن إرادة الشعب عنصر أساسي في المجتمع الديمقراطي؟ ربما يستطيع ذلك أولئك الذين لم يكن من الضروري بالنسبة لهم إجراء استفتاء في حالة كوسوفو.

أخيرا، اقترحنا أن يجسد مشروع القرار النداء الذي وجهه المجلس لجميع الأطراف من أجل تكثيف البحث عن حل دبلوماسي للنزاع. ألا ينبغي أن يكون هذا هو هدف جهودنا المشتركة؟ ويبدو أن شركاءنا السابقين من الغرب أثبتوا مرة أخرى أنهم في الواقع لا يريدون السلام في أوكرانيا. إنهم يلتمون بهزيمة روسيا. وفي ضوء العداء المسعور من جانب الغرب، نجد أمامنا أهدافا مختلفة.

ويصبح منطق واضعي هذه الوثيقة واضحا إذا نظرنا إلى الطريقة غير الشفافة التي اختاروها للتفاوض بشأنها من خلال إجراء مشاورات ثنائية، لم تمكن بعض أعضاء المجلس من معرفة ما يفكر فيه زملاؤهم وما يقترحونه. ونحن جميعا ندرك جيدا الهدف من وراء هذا المشروع ومصيره. فواضعوه على استعداد لبخس قيمة جهود المجلس بوصفه الجهاز الرئيسي المعني بصون السلام والأمن واستخدام هذا المحفل بوقاحة كتجربة تمثيلية قبل تأدية عرضهم الرئيسي في الجمعية العامة. وهناك، سيستخدم الغرب مخططه المألوف لتعبئة الموارد وممارسة

تراوحت نسبتهم بين ٧٦ في المائة في منطقة خيرسون و ٩٧ في المائة في جمهورية دونيتسك الشعبية.

إن نتائج الاستفتاء غنية عن البيان. فسكان هذه المناطق لا يريدون العودة إلى أوكرانيا. لقد اتخذوا خيارا مستتيرا وحررا لصالح بلدنا. وأجريت الاستفتاءات بما يتفق تماما مع قواعد القانون الدولي ومبادئه، بغض النظر عن الطريقة التي ربما يحاول بها خصومنا الغربيون أو حتى الأمين العام، الذي قرر فجأة أن يتكلم باسم الأمم المتحدة بأسرها دون أن يكون لديه تفويض للقيام بذلك، إثبات خلاف ذلك.

. كما اعترف أكثر من ١٠٠ مراقب دولي من إيطاليا وألمانيا وفنزويلا ولاتفيا الذين راقبوا الاستفتاءات بشرعية نتائجها.

أما واشنطن، التي هي الأعلى صوتا اليوم في انتقادنا والتحدث عن السلامة الإقليمية لأوكرانيا، فقد أعلنت مؤخرا أنها مستعدة لاستخدام القوة لحماية تايوان، التي هي جزء لا يتجزأ من جمهورية الصين الشعبية. وهذا مجرد مثال صارخ آخر على الكيل بمكيالين.

لقد تم اليوم توقيع معاهدات بشأن انضمام هذه المناطق الجديدة إلى الاتحاد الروسي. وبعد مصادقة البرلمان الروسي عليها وتوقيع المراسيم الرئاسية، ستنفذ رغبة سكان دونباس وزابوريجيا وخيرسون في الاتحاد مجددا مع روسيا. ولا تراجع عن ذلك، على نحو ما يحاول مشروع قرار اليوم (S/2022/720) فرضه.

إن النظام في كييف، الذي وضع مصالح رعاته الغربيين فوق مصالح شعبه، دفع هذه المناطق بعيدا عنه، وهو المسؤول عن هذه النتيجة. ويبدو أن سلطات "الميدان" لم تستخلص أي استنتاجات حتى الآن.

وشهدنا اليوم ارتكاب نظام كييف لجريمة فظيعة أخرى. فقد أطلق النازيون الأوكرانيون النار على طابور من الأشخاص الذين كانوا ينتظرون الحصول على تصاريح لدخول الأراضي الخاضعة لسيطرتنا في زابوريجيا وسقط عشرات القتلى.

السيدة دوتلاري (ألبانيا) (تكلت بالإنكليزية): هذا يوم أسود آخر لمجلس الأمن والأمم المتحدة والعالم. لقد أخذ مجلس الأمن مرة أخرى رهينة في نفس المسألة وبواسطة البلد نفسه ومُنع من التصرف في واحدة من أهم المسائل المدرجة في جدول أعماله. ومرة أخرى أساءت روسيا استخدام امتياز فريد يمنحه ميثاق الأمم المتحدة - الميثاق نفسه الذي تواصل روسيا تمزيقه بإجراءاتها - للأعضاء الدائمين بغية مساعدتهم على صون السلم والأمن، فضلا عن توطيد القانون الدولي وليس عرقلة المجلس عندما يحتاج العالم إليه.

إن مشروع القرار S/2022/720 المقترح اليوم يتعلق بأهم القضايا والمبادئ الأساسية التي تجمعنا معا في الأمم المتحدة وفي هذا العالم المتعدد الأطراف: الحفاظ على السلامة الإقليمية لدولة عضو وصون سيادتها واستقلالها. وكما تفعل روسيا منذ ٢٤ شباط/فبراير، فقد اختارت المعارضة التامة للقانون الدولي ولالتزاماتها وللنداءات المتكررة من جميع أنحاء العالم بأن توقف إجراءاتها وتغير مسارها وتعمل من أجل السلام. لقد بينّ تصويت اليوم مرة أخرى أن روسيا كانت وستبقى معزولة في إجراءاتها ومواقفها هذه. كما بينّ تصويت اليوم أن روسيا لم تكن تريد السلام أبداً وأنها لم ترغب في الحوار أبداً، وأنها تطمع في جزء من أراضي أوكرانيا التي تدعي الآن أنها تابعة لها. إننا لن نقبل ذلك ولن نعترف بأي عواقب لتصرفات روسيا على حساب أوكرانيا.

إن ما يحدث الآن في أوكرانيا ينبغي أن يكون جرس إنذار للعالم بأسره. ويجب ألا نقبل الضم غير القانوني لأراضي بلدان أخرى. ونكرر الدعوة الموجهة إلى جميع الدول والمنظمات الدولية بعدم الاعتراف بأي حيازة من جانب الاتحاد الروسي لأي جزء من أراضي أوكرانيا والامتناع عن أي إجراء أو تعامل قد يفسر على أنه اعتراف بأي حيازة من هذا القبيل. ويجب أن نكون متحدين ونديين بشدة هذا السلوك غير المقبول وأن نقف دفاعا عن أوكرانيا ودعمها، لأننا ندافع بذلك عن النظام الدولي القائم على القواعد، فضلا عن القانون الدولي والميثاق. وسنواصل كفاحنا في الجمعية العامة وسندعو الجمعية إلى الدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة.

الضغط ولي أذرع جميع الدول الأعضاء التي يمكنه الوصول إليها. وسيرضخ البعض، ولكننا نأمل أن يتمكن الكثيرون من تحمل هذا الضغط: أولئك الذين هم على استعداد للتمسك بأرائهم وحمايتهم؛ وأولئك الذين هم على استعداد لاتباع سياسة مستقلة والتمسك بمبدأ المساواة في السيادة بين الدول وحرية التصرف؛ وأولئك الذين يعارضون هيمنة دولة واحدة والدول التي تدور في فلكها والتي لا تعتبر الدول الأخرى شركاء على قدم المساواة.

إننا نأمل أن تتمكن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من تكوين وجهة نظرها غير المنحازة بشأن هذه الحالة الناشئة واتخاذ القرار الصحيح.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أ طرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، أيرلندا، البرازيل، غانا، فرنسا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، الولايات المتحدة الأمريكية

المعارضون:

الاتحاد الروسي

المتمتعون عن التصويت:

البرازيل، الصين، غابون، الهند

الرئيس (تكلم بالفرنسية): حصل مشروع القرار على ١٠ أصوات مؤيدة مقابل صوت واحد وامتناع ٤ أعضاء عن التصويت. لم يعتمد مشروع القرار نظرا للتصويت السلبي لعضو دائم في المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

اعتماد مشروع القرار بسبب حق النقض الذي استخدمه عضو واحد فقط. إن من الخطأ أن تتمكن روسيا - القوة الغازية - أيضا من منع المجلس من اتخاذ الإجراءات الرامية إلى إنهاء عدوانها.

لقد شرعت موسكو في عملية غير قانونية لضم المناطق الأوكرانية في دونيتسك ولوهانسك وخيرسون وزابوريجيا. لقد كان الأمين العام واضحا جدا بالأمس عندما أكد أن أي ضم لإقليم دولة ما من قبل دولة ما نتيجة لاستخدام القوة أو التهديد باستخدامها يشكل انتهاكا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ونواقفه الرأي تماما. فأيا كانت النتيجة التي تعلنها روسيا، ستظل مخالفة للقانون الدولي ولن يكون لها أي أثر قانوني ولن تغير سيادة أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا بأي حال من الأحوال. وتقع على عاتق الاتحاد الروسي بصفته أحد الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن مسؤولية واضحة عن احترام ميثاق الأمم المتحدة. بيد أن إجراءاته المتعلقة بأوكرانيا تتعارض مع كل ما يفترض أن تجسده عضوية الأمم المتحدة. إن روسيا تعزل نفسها عن المجتمع العالمي بإجراءاتها هذه وترفض تعددية الأطراف والقانون الدولي ومقاصد الميثاق ومبادئه، كما تواصل تجاهل الآثار العالمية التي تسببها.

إن من غير المقبول أن يُمنع مجلس الأمن مرة أخرى من اتخاذ إجراء بشأن تهديد رئيسي للسلم والأمن الدوليين. ولكننا متأكدون من أن الجمعية العامة ستتاح لها الآن فرصة لتناول هذه المسألة الخطيرة والهامة، ونحث على الإسراع بإصدار تقرير خاص عن هذا الاستخدام لحق النقض.

إن موقف النرويج واضح، فنحن ملتزمون تماما بسيادة أوكرانيا ووحدتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا.

**السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية):** امتنعت الصين عن التصويت على مشروع القرار S/2022/720، الذي طرح الآن للتصويت. وأود أن أدلي بالبيان التالي فيما يتعلق بالتصويت الصيني.

أما بالنسبة لخطاب روسيا المكرر الذي يرسم أوجه تشابه مصطنعة مع حالات أخرى لا علاقة لها بالعدوان الروسي، فقد عبرنا عن أنفسنا بوضوح حول هذا الموضوع أكثر من مرة ولن نحترم مثل هذه الادعاءات التي هي من الطابع نفسه: "لا توجد حرب في أوكرانيا" و"لم نرتكب أي جرائم هناك" و"نحن لا نريد أراضيها". إننا على ثقة من أن عيون الجميع اليوم مفتوحة أكثر من أي وقت مضى.

**السيدة كمبوج (الهند) (تكلمت بالإنكليزية):** تشعر الهند بقلق عميق إزاء التطورات الأخيرة في أوكرانيا. وما برحنا ندعو دائما إلى أنه لا يمكن التوصل إلى أي حل للنزاع على حساب الأرواح البشرية. ونحث على بذل قصارى الجهود لأجل الوقف الفوري للعنف والأعمال العدائية. ويعد الحوار الحل الوحيد لتسوية الخلافات والنزاعات مهما بدا شاقا في هذه اللحظة. كما يتطلب منا الطريق إلى السلام أن نبقى جميع قنوات الدبلوماسية مفتوحة. وقد عبر عن ذلك رئيس وزراء الهند بشكل لا لبس فيه في مناقشاته مع قادة العالم، بمن فيهم رئيسا الاتحاد الروسي وأوكرانيا. وكذلك فعل وزير خارجية بلدنا في مشاركاته الأخيرة في الجمعية العامة الأسبوع الماضي. كما شدد رئيس وزراء الهند على أنه لا يمكن أن يكون هذا الوقت لحقبة للحرب. لذلك يحدوننا أمل صادق في الاستئناف السريع لمحادثات السلام بغرض الوقف الفوري لإطلاق النار وحل النزاع.

لقد ظل موقف الهند واضحا وثابتا منذ بداية النزاع. إن النظام العالمي يرتكز على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي واحترام سيادة جميع الدول وسلامتها الإقليمية. وبالتالي فإن تصعيد الخطاب أو التوتر ليس في مصلحة أحد. ومن المهم إيجاد مسارات للعودة إلى طاولة المفاوضات. ومع مراعاة هذه الحالة المتغيرة برمتها قررت الهند الامتناع عن التصويت على مشروع القرار S/2022/720.

**السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية):** صوتت النرويج مؤيدة لمشروع القرار. وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية العمل على منع أعمال العدوان والفظائع ووضع حد لها، وبقينا فيما يتعلق بانتهاكات السلامة الإقليمية للدول. عليه، يساورنا عميق الأسف لعدم

بلدا مسؤولا، ووقت دائما إلى جانب السلام. وسنواصل الاضطلاع بدور بناء في تخفيف حدة الحالة وحل الأزمة.

**السيدة باربرا وودورد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):** مرة أخرى، أساءت روسيا استخدام حق النقض للدفاع عن أعمالها غير القانونية. لقد صوت أعضاء مجلس الأمن بطرق مختلفة، ولكن هناك شيء واحد واضح - لا يعترف عضو واحد آخر في المجلس بمحاولة روسيا ضم الأراضي الأوكرانية بشكل غير قانوني. إن حق النقض الروسي لا يغير هذه الحقيقة.

إن إعلان الرئيس بوتين اليوم عن انضمام مناطق خيرسون وزابوريجيا ولوهانسك ودونيتسك الأوكرانية إلى الاتحاد الروسي ليس له أي أثر قانوني. إنه خيال. يجب أن ينتهي الغزو الروسي.

لقد أوضح العالم ذلك طوال سبعة أشهر. ومع ذلك، كان رد روسيا هو المزيد من التصعيد، والمزيد من التعبئة، والتهديدات النووية، واليوم، هجوم وحشي آخر على قافلة مدنية في زابوريجيا.

إن سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية تتعرض للهجوم. إن النظام الدولي يتعرض للاعتداء أمام أعيننا. لن تتجح روسيا في هذه الحرب الإمبريالية غير القانونية. والسؤال الوحيد هو كم الضرر الذي ستلحقه وعدد الأرواح التي ستهدرها قبل أن تدرك ذلك.

**السيد ماينز (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية):** صوتت أيرلندا مؤيدة لمشروع القرار S/2022/720. وقد فعلنا ذلك لأننا نعتقد أنه يجب أن يكون هناك رد قوي من مجلس الأمن على انتهاك صارخ آخر لميثاق الأمم المتحدة من جانب الاتحاد الروسي في حربه العدوانية ضد أوكرانيا.

ولا تزال أيرلندا ملتزمة التزاما كاملا بسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. في وقت سابق من هذا الأسبوع، أدانت أيرلندا الاستفتاءات الصورية التي أجرتها روسيا أو وكلاؤها في الأراضي الأوكرانية المحتلة. واليوم نرفض رفضا قاطعا ما يسمى بنتائج تلك الاستفتاءات غير القانونية وغير المشروعة، وهي إعلان يزعم ضم الأراضي الأوكرانية. وليس له أي أثر قانوني.

أولا، إن موقف الصين من قضية أوكرانيا ثابت وواضح. ينبغي حماية سيادة جميع البلدان وسلامتها الإقليمية. وينبغي التمسك بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي أن تؤخذ الشواغل الأمنية المشروعة لجميع الأطراف على محمل الجد. وينبغي دعم جميع الجهود المؤدية إلى الحل السلمي للأزمة.

ثانيا، بعد مرور أكثر من سبعة أشهر على الأزمة الأوكرانية، كان للأزمة وآثارها غير المباشرة طائفة واسعة من الآثار السلبية. ومما يثير القلق أيضا احتمال حدوث أزمة طويلة الأمد وواسعة النطاق. وتشعر الصين بقلق بالغ إزاء هذا الاحتمال. ونعتقد أن الأولوية الملحة هي بذل كل جهد ممكن لتهدئة الحالة وتوجيه الأطراف إلى استئناف المفاوضات الدبلوماسية في أقرب وقت ممكن بغية فتح الباب أمام تسوية سياسية، مع إثارة الشواغل المشروعة خلال المفاوضات وطرح خيارات قابلة للتطبيق على الطاولة، في محاولة لتحقيق وقف مبكر لإطلاق النار.

ثالثا، ينبغي لمجلس الأمن، بوصفه في صميم آلية الأمن الجماعي الدولي، أن يحافظ على الموضوعية والحياد وأن يعطي الأولوية لاستخدام المساعي الحميدة وأدوات الوساطة التي يمنحها ميثاق الأمم المتحدة بغية الاضطلاع بدور مسؤول وبناء في التسوية السياسية لمسألة أوكرانيا. وأي إجراء يتخذه مجلس الأمن ينبغي أن يفضي حقا إلى تخفيف حدة الحالة وحل الأزمة، بدلا من زيادة حدة النزاع ومقاومة المواجهة.

رابعا، إن الأزمة الحالية في أوكرانيا هي نتيجة لتراكم وتفاعل نزاعات وتوترات مختلفة على مدى فترة طويلة من الزمن. وقد أظهرت الحقائق أن العزلة السياسية والجزاءات والضغوط وتأجيج التوترات والمواجهة بين الكتل لن تحقق السلام. وبدلا من ذلك، فإنها لن تؤدي إلا إلى تفاقم الحالة وجعل المسألة أكثر تعقيدا واستعصاء على الحل. وتدعو الصين جميع الأطراف المعنية إلى ممارسة ضبط النفس والامتناع عن الأعمال التي تؤدي إلى تفاقم التوترات، وإفساح المجال للتوصل إلى حل من خلال المفاوضات الدبلوماسية. والصين، بوصفها

بها دولياً غير قانوني ويشكل انتهاكات خطيرة لسيادة أوكرانيا واستقلالها السياسي والإقليمي. فهي باطلة وليس لها أي أثر قانوني، في رأينا، وكذلك بالنسبة للكثيرين في المجتمع الدولي.

وكما ذكرنا مرارا وتكرارا في القاعة، يظل موقفنا المبدئي هو عدم الاعتراف باستيلاء أي دولة على الأراضي من خلال التهديد باستعمال القوة أو استعمالها. ونعتقد أن أي محاولة لترسيم الحدود من جانب واحد، وفي هذه الحالة أراضي دولة، هي محاولة لتقويض قواعد السلوك الراسخة والمقبولة التي كفلت الاستقرار النسبي لنظامنا الدولي منذ إنشاء هذه المنظمة بغية إسدال الستار على عصر غزو الأراضي عن طريق الحروب. وندعو الاتحاد الروسي إلى إنهاء عدوانه على أوكرانيا، والامتناع عن أي عمل تصعيدي آخر، وفتح صفحة جديدة من السلام والتعاون والعلاقات الودية، وهو أمر مطلوب من جميع الدول الأعضاء.

وإن أختتم ملاحظاتي، فإنني أؤكد من جديد التزام غانا الراسخ باحترام سيادة أوكرانيا واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً. وفي ذلك الصدد، أؤكد مجدداً دعمنا المستمر للجهود الرامية إلى المساعدة على وضع حد للحرب بالوسائل السلمية.

**السيد دي لا فوينتي راميرس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):** إن المكسيك، بعد أن عانت من فقدان أراضيها نتيجة لضمها من جانب دول أخرى طوال تاريخها بسبب الغزو الأجنبي، لا يمكنها أن توافق على وقوع بلد آخر ضحية لهذه الأعمال العدوانية.

ظل موقف المكسيك على الدوام واضحاً بشأن الاحترام غير القابل للتفاوض للقانون الدولي، ولا سيما حظر التوسع الإقليمي من خلال استخدام القوة أو غيرها من الوسائل التي تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة. وتلك القاعدة من قواعد القانون الدولي، المنصوص عليها صراحة في ميثاق منظمتنا والتي أيدتها الجمعية العامة ومجلس الأمن والسوابق القضائية لمحكمة العدل الدولية، تعني أن الاستفتاءات التي تجرى في الأراضي المحتلة في أوكرانيا، في سياق الغزو، ليس لها أي صحة قانونية.

وكما قلت في جلستنا يوم الثلاثاء (انظر S/PV.9138)، فإن هذا ليس أكثر من استيلاء صارخ على الأراضي من جانب الاتحاد الروسي. أود أن أكون واضحاً - فحدود أوكرانيا لم تتغير. لم تعكس الاستفتاءات الصورية الإرادة الشعبية للشعب الأوكراني أو المعبر عنها بحرية. فهي غير قانونية، وتنتهك ميثاق الأمم المتحدة، وتنتهك التزامات روسيا بموجب القانون الدولي، وتنتهك قانون الاحتلال.

ومرة أخرى، استخدم الاتحاد الروسي حق النقض بشكل مخجل في محاولة صارخة لتبرير عدوانه العسكري على أوكرانيا، العضو الزميل في الأمم المتحدة. إن الصور الصادمة للمدنيين الذين قتلوا أو أصيبوا بالقرب من زابوريجيا هذا الصباح تذكير صارخ بأن المدنيين هم الذين يدفعون الثمن الأكبر لحرب روسيا العنيفة.

إن استخدام حق النقض هذا الذي عفا عليه الزمن في هذه الظروف الرهيبة والمأساوية أمر يستحق ببساطة الشجب ويقوض شرعية المجلس في أعين العالم الذي يراقبه. ومع ذلك، فإن ممارسة حق النقض هذه لن تمنع المجتمع الدولي من الرد على انتهاكات روسيا الصارخة للقانون الدولي. ولن نتينا ممارسة حق النقض هذه عن مساءلة روسيا على أفعالها.

ووفقاً لقرار الجمعية العامة ٧٦/٢٦٢، تدعو أيرلندا المجلس الآن إلى تقديم تقرير خاص عن استخدام حق النقض في هذه الحالة إلى الجمعية العامة.

**السيدة أوبونغ - نتيري (غانا) (تكلمت بالإنكليزية):** صوتت غانا مؤيدة لمشروع القرار S/2022/720، لأننا نؤمن إيماناً راسخاً بهدفه - التقيد بقواعد القانون الدولي ومبادئ وقيم ميثاق الأمم المتحدة.

ونأسف للنتيجة غير المفاجئة للتصويت ولأن استخدام الدولة المعتدية لحق النقض قد وقف مرة أخرى في طريق ممارسة مجلس الأمن لولايته المتمثلة في تعزيز وصون السلم والأمن الدوليين.

ونرى أن إجراء الاستفتاءات والخطوات اللاحقة التي اتخذها الاتحاد الروسي لضم الأراضي المحتلة داخل حدود أوكرانيا المعترف

فرصة ثمينة للمشاركة الجماعية بطريقة شفافة، مع الاستفادة الكاملة من مساحات التشاور المتاحة لنا في مجلس الأمن.

وينبغي للمجلس الآن أن يستكشف مسارات عمل جديدة. وفي الأشهر السبعة الماضية، لم يُدرفض النظر في البدائل شيئاً من أجل التوصل إلى حل سياسي للنزاع. بل على العكس من ذلك، أدى إلى مزيد من التصعيد وغذى الروايات التي تأتي بنتائج عكسية في وسطنا. وقد حان الوقت للقيام بما هو متوقع منا، أي إيجاد حلول تقوم على الحوار المباشر والدبلوماسية البناءة، مع الاستعداد لمعالجة شواغل جميع الأطراف معالجة كاملة.

**السيد كيماي (كينيا) (تكلم بالإنكليزية):** منذ بداية الحرب في أوكرانيا، ما فتئت كينيا تدعو باستمرار إلى وقف الأعمال القتالية للسماح بإجراء حوار يقضي إلى نظام أمني أوروبي مستقر. إن التفاوض أمر لا مفر منه، سواء تم البدء به الآن أو في أعقاب حرب طويلة الأمد يمكن أن تتصاعد إلى خطر شديد على السلام والأمن الدوليين. ومن الأهمية بمكان بالنسبة للعالم، وخاصة للبلدان النامية التي تعاني من زيادة في انعدام الأمن الغذائي والاضطرابات الاقتصادية الضارة، أن يتم الاضطلاع به الآن بطريقة تعالج الشواغل الأمنية لجميع الأطراف.

إن مشروع القرار (S/2022/720)، سواء هنا في المجلس أو في الجمعية العامة، لن يحل الأزمة. ويستند تصويتنا تأييداً لمشروع القرار إلى دفاع كينيا المستند إلى المبادئ عن ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما حمايتها لمبدأ سيادة جميع الدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية.

إن تصويتنا مؤيداً لمشروع القرار اليوم ضروري من حيث المبدأ، ولكنه غير كافٍ لضمان اضطلاع مجلس الأمن بولايته عملياً. ونحث جميع الأعضاء على بذل المزيد من الجهد لإيجاد طريق للحوار والدبلوماسية، بدلاً من تحويل المجلس إلى ساحة لاستمرار النزاع بالوسائل الدبلوماسية بدلاً من حله.

وتؤكد كينيا من جديد، بتصويتها، اعترافها بسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً.

وتؤيد المكسيك سيادة أوكرانيا ووحدتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً. ونكرر تأكيد دعمنا للجهود التي يبذلها الأمين العام وغيره من الجهات الفاعلة المحتملة لتعزيز الحوار والدبلوماسية لإيجاد طريق سياسي للخروج من الحرب.

وإزاء تلك الخلفية، صوتت المكسيك مؤيدة لمشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2022/720.

**السيد كوستا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية):** امتنعت البرازيل عن التصويت على مشروع القرار المقدم من ألبانيا والولايات المتحدة (S/2022/720).

وأعربت البرازيل عن آرائها بشأن الاستفتاءين في أوكرانيا في الجلسة المعقودة في ٢٧ أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.9138). ومن غير المعقول افتراض أن السكان في مناطق النزاع قادرون على التعبير بحرية عن إرادتهم. لا تشكل نتائج هذه الاستفتاءات، في ظل الظروف الراهنة، تعبيراً صحيحاً أو حقيقياً عن إرادة السكان المحليين ولا يمكن اعتبارها مشروعة.

وتؤيد البرازيل مبدأ السلامة الإقليمية للدول ذات السيادة. ونعرب عن تقديرنا للجهود التي بذلها واضعو النص لتعديل النص لجعله أكثر تركيزاً وتبسيطاً.

وفيما يتعلق بمشروع القرار نفسه، نعتقد أن نطاقه وصياغته لا يهيئان بيئة مؤاتية لحل النزاع في أوكرانيا. إنه تكرر لنفس الديناميات التي حدثت في الأشهر الماضية حيث لا يتفق المجلس على أي إجراء بناء فيما يتعلق بالنزاع في أوكرانيا. وعلاوة على ذلك، فإن الوثيقة المقدمة إلى أعضاء المجلس لا تسهم في تحقيق الأهداف المباشرة المتمثلة في تخفيف حدة التوترات، والتفاوض على وقف لإطلاق النار، وبدء مفاوضات السلام.

ولدينا أيضاً بعض الملاحظات بشأن العملية. إن تعميم مشروع قرار في غضون مهلة قصيرة من هذا القبيل للتشاور مع عواصمنا لم يتح للدول الأعضاء الوقت للإعراب عن آرائها وشواغلها. لقد أضعنا

السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): امتنعت غابون عن التصويت على مشروع القرار S/2022/720، المقدم إلى مجلس الأمن للنظر فيه.

وموقف بلدي واضح. فنحن نعارض الحرب. ونؤيد التوصل إلى حل دبلوماسي للحرب. ومنذ بداية الأزمة، شددنا على هذه النقطة هنا في قاعة المجلس، ألا وهي، أننا ندعم احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وما فتئنا ندعو إلى وقف الأعمال القتالية وإلى إجراء مفاوضات بحسن نية بين الطرفين. وسنواصل الدعوة إلى الحوار والمفاوضات بحسن نية بين الطرفين لوضع حد للحرب وتعزيز التعايش السلمي بينهما.

ولأننا نريد أن نتمسك بإيجاد حل الأزمة، فإننا نؤكد مجدداً دعمنا لجميع المبادرات الرامية إلى إيجاد حل دبلوماسي وتفاوضي لها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل فرنسا. تدين فرنسا بشدة ضم الاتحاد الروسي لمنطقتي دونيتسك ولوهانسك وأجزاء من خيرسون وزابوريجيا في أوكرانيا بصورة غير قانونية. ولهذا السبب، صوتنا مؤيدين لمشروع القرار S/2022/720. وتدعو فرنسا جميع البلدان الملتزمة باحترام القانون الدولي إلى الانضمام إلينا في إدانتنا.

فهذه المناطق، شأنها شأن شبه جزيرة القرم، جزء لا يتجزأ من أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دولياً. ولن تعترف فرنسا أبداً بعمليات الضم غير القانونية تلك أو بنتائج الاستفتاءات الصورية التي سبقتها. فهذا انتهاك صارخ لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية، وكذلك لميثاق الأمم المتحدة. وقد قال الأمين العام ذلك - إن جميع القرارات التي من شأنها أن تؤدي إلى ضم تلك الأراضي ليس لها أي شرعية قانونية وينبغي إدانتها.

وترحب فرنسا بجهود التعبئة التي بذلها جميع أعضاء المجلس الذين صوتوا مؤيدين لمشروع القرار وأعربوا عن التزامهم بالقانون الدولي وبالتمسك بميثاق الأمم المتحدة. وتشيد فرنسا بما أبداه واضعو مشروع القرار من سعة أفق وروح توافقية.

السيدة نسبية (الإمارات العربية المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): إن الاستفتاءين اللذين أجريا خلال الأسبوع الماضي وسط النزاع المسلح الدائر والإعلان الذي صدر في وقت سابق اليوم بشأن ضم أربعة أقاليم إلى الاتحاد الروسي تطوران خطيران في النزاع. فهما يجعلان مسألة إيجاد حل سلمي أمراً أكثر صعوبة وينطويان على ما يتعلق بالسلامة الإقليمية لدولة عضو في الأمم المتحدة وسيادتها واستقلالها. وتلك مبادئ أساسية لميثاق الأمم المتحدة تصب في صميم العلاقات السلمية والتعاونية والمثمرة بين الدول وهي ضرورية لأمن واستقرار الجميع. تحمي تلك المبادئ جميع الدول، كبيرها وصغيرها، قويتها وضعيفها، وهذا ما استرشد به تصويتنا اليوم.

ومبدأ تقرير المصير هو أيضاً مبدأ أساسي مكرس في الميثاق الذي صدقنا عليه جميعاً، ولكن أي توترات بين ذلك المبدأ ومبادئ السلامة الإقليمية والسيادة والاستقلال لا ينبغي أن ترقى إلى مستوى لعبة محصلتها صفر. وتستدعي التطورات التي حدثت في الأيام الماضية إصدار بيان واضح من المجلس يؤكد أهمية المبادئ الأساسية للميثاق. ولهذا السبب صوتنا مؤيدين لمشروع القرار (S/2022/720)، وإن كنا نود أيضاً مزيداً من الوقت للعمل على إدخال مزيد من التعديلات على النص وعلى المضمون.

وكما أكدنا باستمرار في هذه القاعة، فإن الطريق نحو حل سلمي للنزاع يكمن في الحلول التي تنطوي على أن يأتي الجانبان إلى طاولة المفاوضات بسرعة ومن دون شروط مسبقة وبدعم من محاورين موثوق بهم. ونحثّ كلاً من روسيا وأوكرانيا على أن تفعل ذلك، وأعلم أن الكثيرين من الجالسين حول هذه الطاولة اليوم - وغيرهم - يشاطروننا ذلك الرأي.

لقد استمرت الحرب لفترة أطول مما ينبغي ودمرت حياة الكثيرين. وليس حل النزاع مهماً لأوكرانيا وروسيا وشعبيهما فحسب، ولكنه مهم أيضاً للسلام والأمن العالميين. ويتعين علينا جميعاً وقف التصعيد والمساعدة في تهيئة الظروف المواتية للسلام. ونحن على استعداد للعمل مع جميع أعضاء المجلس لإيجاد سبل للتصدي بفعالية للأسباب الجذرية للنزاع ودعم المسار الدبلوماسي للمضي قدماً.

الطريقة الوحيدة لجعل الأوكرانيين كافة في جميع أنحاء أراضي أوكرانيا ذات السيادة يشعرون بالأمان وتحت حماية دولتهم هي رفع الأعلام الأوكرانية مرة أخرى في جميع مناطق دونباس وجنوب أوكرانيا وشبه جزيرة القرم المحتلة. إن لأوكرانيا كل الحق في تحرير أراضيها وشعبها وستواصل القيام بذلك، بغض النظر عن أقوال روسيا أو أفعالها. والاستفتاءات الصورية ليست سوى عناصر عدوان على دولة ذات سيادة، وسيخضع أي شخص يشارك في تنظيم أو إجراء تلك المهزلة للمساءلة.

ولم يُعتمد مشروع القرار بسبب تصويت سلبي واحد - تصويت روسيا. لقد سئنا من تكرار ذلك مرارا وتكرارا: إن السماح لروسيا بالاستفادة من حق الاتحاد السوفياتي في نقض قرارات مجلس الأمن يمنع هذا الجهاز فعليا من ممارسة مسؤوليته الرئيسية بموجب ميثاق الأمم المتحدة - صون السلام والأمن الدوليين. وفي هذه اللحظة تحديدا، يرى الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم على شاشاتهم الأثر المدمر للوجود الروسي في مجلس الأمن وفشل المجلس في الاستجابة بفعالية لتهديد أمني عالمي ملح بشدة.

إن هذا الفشل يقوض صورة الأمم المتحدة ككل وسلطتها، وهو أمر ظالم ومؤسف، لأن مجلس الأمن ليس سوى دعامة واحدة من ركائز المنظمة، ولكنه دعامة محطمة. ولحسن الحظ، لا يزال بإمكان المنظمة الاعتماد على دعائمها الأخرى، التي تُظهر بشكل متزايد تصميمها على التدخل واستخدام إمكاناتها لأقصى حد في خضم الحالة في مجلس الأمن.

وأعنتم هذه الفرصة لأنقل مرة أخرى عبارات التقدير من رئيس بلدي إلى الأمين العام على موقفه الواضح والبيان القوي الذي أدلى به أمس. لقد كان بيان نزاهة. وكان بيان التزام بميثاق الأمم المتحدة ومنازة أمل لأعضاء الأمم المتحدة. وكما قال الأمين العام:

”لا يمكن التوفيق بينه وبين الإطار القانوني الدولي. وهو يتعارض مع كل ما يجب على المجتمع الدولي أن يدافع عنه. وهو يستهين بمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. إنه تصعيد خطير. ولا مكان له في العالم الحديث. ويجب ألا يتم القبول به“.

وتدين فرنسا حق النقض الذي استخدمه الاتحاد الروسي، والذي يُظهر مرة أخرى عدم مسؤوليته في الاضطلاع بواجباته كعضو دائم في مجلس الأمن. إن نتيجة تصويت اليوم لا جدال فيها. فروسيا تقف وحدها أكثر من أي وقت مضى. ونأسف لأن المجلس لم يتمكن من التصويت بالإجماع مؤيدا للتمسك بمبدأي السيادة والسلامة الإقليمية، اللذين يشكلان، في نهاية المطاف، أساس القانون الدولي ذاته.

إن أوكرانيا تقاوم من أجل حماية حقها في الدفاع المشروع. وكما قال رئيس الجمهورية الفرنسية، إيمانويل ماكرون، بوضوح شديد، ستواصل فرنسا الوقوف إلى جانب أوكرانيا ضد العدوان الروسي ومساعدتها في استعادة سيادتها الكاملة على كامل أراضيها.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل أوكرانيا.

**السيد كيسيليتسيا (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية):** أقر بشغل ممثل روسيا للمقعد الدائم للاتحاد السوفياتي. وتشهد يده الوحيدة، التي رفعها اعتراضا على مشروع القرار S/2022/720، مرة أخرى على عزلة روسيا ومحاولاتها اللبائسة لإنكار الواقع والتزاماتنا المشتركة، بدءا من ميثاق الأمم المتحدة.

لقد سار مبعوث بوتين على خطى سيده في موسكو، حيث تم تنظيم عرض دمي اليوم في محاولة لإنكار ما هو واضح - إن النظام العدوانى والمتهور في روسيا يتجه نحو هزيمته الوشيكة. ولن أسهب في الحديث عن الأكاذيب التي ليس لها أي صلة بالواقع، لأن الواقع مختلف تماما.

في الواقع، يحاول بوتين الاستيلاء على أراض لا يسيطر عليها فعليا على أرض الواقع. وفي الواقع، توصلت القوات الأوكرانية عملياتها لتحرير أراضيها ذات السيادة. وفي الواقع، قُتل ما لا يقل عن ٣٠ مدنيا وجرح ٨٨ آخرون في أعقاب القصف الروسي على زابوريجيا في وقت سابق اليوم.

وتستمر روسيا في ممارساتها للإبادة الجماعية المتمثلة في قتل الأوكرانيين وتعذيبهم وقمعهم في الأراضي المحتلة. ولذلك، فإن

ولم يكن هناك تصويت واحد أو قرار رسمي في مجلس الأمن أو الجمعية العامة، بل فقط إخطار من الرئيس يلتسين، موجه إلى الأمين العام آنذاك، سلمه السفير السوفياتي فورونتسوف، بوصفه الممثل الدائم لدولة عضو جديدة - الاتحاد الروسي، إلى المرسل إليه. وآمل ألا يكون أبداً أمناء عامون للمنظمة ينفذون رغبات الرؤساء الروس ويقبلون أعضاء جدد خلف الأبواب المغلقة بدون أن يبيت في الأمر مجلس الأمن أو الجمعية العامة.

قد يتساءل المرء: "ماذا بعد؟" هل سنشهد محاولات من جانب روسيا للتلاعب بالنظام الداخلي للجمعية العامة لإعادة رسم الخريطة السياسية للعالم والتي قد نراها قريباً في الأسابيع المقبلة؟ ينبغي ألا نتسامح بعد الآن مع هذه العدمية القانونية أو مع وجود معتدين في مقعد عضو دائم في مجلس الأمن. إن انعدام العلاج اللازم قد حوّل روسيا إلى ورم سرطاني في جهاز مجلس الأمن. ولا بد من إزالته قبل أن ينتشر داخل جسم منظومة الأمم المتحدة برمته.

لقد حان الوقت للعمل. أما إذا كان المجلس عاجزاً عن التصرف حيال روسيا، فمن واجب الأعضاء أن يتصرفوا بدونه. أود هنا أن أشكر جميع الأعضاء الذين أظهروا خلال التصويت اليوم استعدادهم للعمل بوصفهم أعضاء مسؤولين وملتزمين في مجلس الأمن. وأشكر ألبانيا والإمارات العربية المتحدة وأيرلندا وغانا وفرنسا وكينيا والمكسيك والمملكة المتحدة والنرويج والولايات المتحدة. وأشكر كل من رفض تصويت روسيا ضد مشروع القرار S/2022/720 لصالح مجلس الأمن؛ ولصالح المنظمة بأسرها؛ والاستفادة من السلم والأمن الدوليين.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٦.

ولكن اسمحو لي بأن أ طرح سؤالاً في هذا المقام. ماذا لو لم يكن الأمين العام شخصاً يتمتع بأعلى المعايير الأخلاقية ولم يكن مخلصاً لقضية الدفاع عن الميثاق؟ وهذا السؤال ليس سؤالاً بلاغياً. لقد رأينا أمناء عامين من مختلف الكفاءات والخلفيات. وكلنا نتذكر داغ همرشولد، الذي دافع عن مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها ولم تُخفَ أبداً تهديدات موسكو المباشرة ضده. ومع ذلك، كان هناك أمناء عامون ترددوا طويلاً في العمل لمنع وقوع الأزمات الكبرى.

هذا اليوم، حض كثيرون منا الممثل الروسي على احترام ميثاق الأمم المتحدة. ولكنني أتساءل مرة أخرى هنا: لماذا ينبغي للاتحاد الروسي أن يحترم الميثاق الذي لم يُتبع عندما سُمح للاتحاد الروسي بشغل المقعد الدائم للاتحاد السوفياتي؟ لقد استمع معظم أعضاء المجلس بالفعل في مناسبات عديدة إلى الموقف الأوكراني بشأن احتلال روسيا غير المشروع للمقعد السوفياتي في مجلس الأمن. ولكنني أود أن أتلو اعتراف روسيا بتجاوز قواعد قبول العضوية، وهو اعتراف منشور على الموقع الرسمي للأمم المتحدة. في عام ١٩٩١، قال يولي فورونتسوف، الممثل الدائم للاتحاد السوفياتي لدى الأمم المتحدة آنذاك، في تحدٍ لنا ما يلي:

"في الواقع أن العملية برمتها بدت ظاهرياً وكأنها تغيير بسيط في اللوحة المكتوب عليها اسم البلد والتي توضع على طاولة الوفود في الجمعية العامة وفي مجلس الأمن، وبدلاً من لوحة تحمل اسم الاتحاد السوفياتي، ظهرت لوحة تحمل اسم الاتحاد الروسي".